الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة
روما، 18 مارس/آذار 2026

محضر الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/132

التاريخ: 18 مارس/آذار 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Carola Mariana Alvarez
المديرة الإدارية
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: c.alvarez@ifad.org

محضر الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد مداولات لجنة التقييم في دورتها الثانية والثلاثين بعد المائة التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 18 مارس/آذار 2026 - في المحضر الحالي الذي وافقت عليه اللجنة وجرت مشاركته مع المجلس التنفيذي للعلم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر وفنلندا وألمانيا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجيريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من كندا والصين. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة؛ والمديرة الإدارية، مكتب الفعالية الإنمائية؛ والمدير الإقليمي لشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ ومديرة شعبة الموظفين والثقافة؛ والمدير الإقليمي لشعبة آسيا والمحيط الهادي (عن بعد)؛ والمديرة الإقليمية لشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية (عن بعد)؛ ومدير المركز الإقليمي والمدير القطري لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى (عن بعد)؛ ومدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد (عن بعد)؛ وسكرتيرة الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- وقدم السيد Tran Quoc Phuong، نائب وزير المالية في جمهورية فييت نام الاشتراكية والمحافظ لدى الصندوق، ملاحظاته افتراضيا بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لفييت نام.

4- وقدم السيد إبراهيم علمي محمد، الأمين العام لوزارة الزراعة والمياه ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وموارد مصايد الأسماك في جمهورية جيبوتي، والسيد عبدو علي إدريس، سفير وممثل دائم لجمهورية جيبوتي لدى الصندوق، ملاحظاتهما افتراضيا بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجيبوتي.

5- وحضر شخصيا كل من السيد Neto Halwabala، مستشار الشؤون السياسية والإدارية والممثل الدائم البديل لجمهورية زامبيا، والسيدة Nkumbu Nalwimba، السكرتيرة الأولى لشؤون الزراعة والممثلة الدائمة البديلة لجمهورية زامبيا. وقدم السيد Halwabala ملاحظات بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لزامبيا.

6- وحضر شخصيا السيد Ngor Ndiaye، سفير جمهورية السنغال في إيطاليا والمحافظ المناوب، والممثل الدائم لجمهورية السنغال لدى مؤسسات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، وقدم ملاحظات بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للسنغال.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2026/132/W.P.1)

7- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/132/W.P.1، (التي سيجري تنقيحها لتصبح EC 2026/132/W.P.1/Rev.1)، مع إضافة البندين التاليين في إطار بند المسائل الأخرى: لمحة عامة عن مؤتمر القمة الأخير المعني بأثر الذكاء الاصطناعي وتحديث بشأن لجنة الفريق الاستشاري للتقييم وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وتحديث بشأن استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق، بما في ذلك استعراض تنفيذ سياسة التقييم في الصندوق ومسائل الحوكمة ذات الصلة، إلى جانب الجدول الزمني للاستعراض في اجتماعات الهيئات الرئاسية في الصندوق.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية فييت نام الاشتراكية (EC 2026/132/W.P.2 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت اللجنة بالأداء الإيجابي لبرنامج الصندوق في فييت نام، وسلطت الضوء على فعالية تنفيذه، والاستخدام الرشيد للموارد، والنتائج الملموسة في الحد من الفقر الريفي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتغذية، ومشاركة الشباب، والاستدامة.
- أشارت الدول الأعضاء إلى أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم سيقدم فرصة لإبراز مكانة الصندوق وقيمته المضافة في فييت نام، كبلد ينتقل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومعالجة تحديات مثل الحاجة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، والثغرات النظامية المتعلقة بالرصد والتقييم، والتمويل المحدود للمكونات "اللينة"، والحاجة إلى نُهج تفضي إلى التحول في المنظور الجنساني وتشمل ذوي الإعاقة.
- أكدت الدول الأعضاء على أهمية استخلاص النتائج الطويلة الأمد والدروس المستفادة، وتعزيز تبادل المعرفة، والاستفادة من التعلم من الأقران، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

8- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لفييت نام الذي يُغطي الفترة 2012-2024، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2026/132/W.P.2؛ والاتفاقية عند نقطة الإنجاز التي وقع عليها الصندوق والحكومة، والواردة في الضميمة؛ والتدخل من جانب ممثل الحكومة.

9- ورحبت الدول الأعضاء بنتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، وأشارت إلى النتائج القوية في الفعالية والأثر والاستدامة والابتكار والحد من الفقر الريفي، كما أشارت إلى المشاركة الفاعلة مع المنظمات النسائية ودمج الأولويات المواضيعية مثل المنظور الجنساني والتغذية والشباب. وعلى الرغم من التحديات التي ووجِهت خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بسبب التحول في نهج فييت نام تجاه المساعدات الإنمائية الرسمية، فقد جرى الاعتراف بالصندوق لما حققه من نتائج ملموسة.

10- وأشارت الدول الأعضاء إلى الاستعراض الاستراتيجي القادم كفرصة لإعادة تقييم مكانة الصندوق في سياق سريع التطور وتوضيح سمته المميزة وقيمته المضافة مع انتقال فييت نام إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وشملت التحديات الرئيسية التي جرى تحديدها الحاجة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في المناطق النائية، وأوجه الضعف النظامي في مجال الرصد والتقييم، والتمويل المحدود للمكونات اللينة، والثغرات في تنفيذ النُهج التي تفضي إلى التحول في المنظور الجنساني والتي تشمل ذوي الإعاقة، بما في ذلك الاستخدام المحدود لأدوات مثل نظام تعلم العمل الجنساني.

11- وأكدت الدول الأعضاء على أهمية ما يلي: تحقيق نتائج طويلة الأمد، والترحيب بنهج مكتب التقييم المستقل في الصندوق في إعادة النظر في المشروعات السابقة؛ وتعزيز التعلم وتبادل المعرفة؛ ونشر الدروس بشكل منهجي؛ وتعزيز التعلم من الأقران بين الدول الأعضاء؛ وتحسين التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. وأُشير إلى أن مجلس محافظي الصندوق وغيره من الأحداث يمكن أن توفر منصة مهمة لعرض قصص النجاح وتسهيل تبادل الدروس المستفادة بين الدول الأعضاء. وينبغي السعي بنشاط إلى تبادل المعرفة بهذه الطريقة، لا سيما في البرامج الناجحة مثل تلك الموجودة في فييت نام.

12- وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن القيود ترجع في معظمها إلى الظروف التي تتسم بارتفاع المخاطر وانخفاض العوائد في المناطق التي يستهدفها الصندوق، لكنه أقر بالتقدم المحرز في مجالات مثل البحوث التطبيقية وإدارة الآفات. أما فيما يخص الرصد والتقييم، شدد مكتب

التقييم المستقل في الصندوق على ضرورة الانتقال إلى ما هو أبعد من النظم على مستوى المشروعات إلى نُهج أكثر برامجية ومؤسسية.

13- ورحبت الإدارة بالتعقيبات الإيجابية وأكدت أن الإعداد لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية جار حاليا، وسيعكس انتقال فييت نام إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وتحولها نحو مشاركة أكثر استراتيجية بما يتجاوز الدعم القائم على المشروعات. وأكدت الإدارة على أهمية تعبئة موارد إضافية – لا سيما التمويل المناخي – لمواصلة بناء القدرات والاستهداف، مع إعطاء الأولوية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق، وتعزيز نُهج إزالة المخاطر، وتقوية القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة. ويشارك الصندوق بشكل استباقي مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للتعاون، وتجميع الموارد والخبرات بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية جيبوتي (EC 2026/132/W.P.3 + Add.1)

الرسالة الرئيسية:

- أشارت الدول الأعضاء إلى التحديات التي تواجه عمليات الصندوق في جيبوتي، بما في ذلك وجود ثغرات في الرصد والتقييم، ومحدودية بيانات خط الأساس، ومسائل تتعلق بأداء الشركاء، ومحدودية الملكية المحلية، والقيود المرتبطة بالقدرات، ومخاطر الاستدامة. وفي الوقت نفسه، رحبت الدول الأعضاء بمشاركة الحكومة، وإمكانية التمويل التكميلي والنتائج الإيجابية في سبل العيش الريفية. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية تبادل البيانات، والتعلم، والتعاون مع الأقران، وتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، والحاجة إلى استراتيجيات أوضح لتعزيز أثر الصندوق واستدامته.

14- استعرضت لجنة التقييم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجيبوتي الذي يُغطي الفترة 2010-2024، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2026/132/W.P.3/Rev.1[1]؛ والاتفاقية عند نقطة الإنجاز التي وقع عليها الصندوق والحكومة، والواردة في الضميمة؛ والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة.

15- وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها بشأن التحديات التي تواجه عمليات الصندوق في جيبوتي، بما في ذلك الثغرات في الرصد والتقييم ومحدودية بيانات خط الأساس، مما أعاق تقييم الحصائل المتعلقة بالدخل والتغذية. كما أُعرب عن قلق بشأن أداء الشركاء، ومحدودية الملكية المحلية، والقيود المرتبطة بالقدرات، ومخاطر الاستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للمياه. وأُشير إلى أنه رغم أن الاتفاقية عند نقطة الإنجاز نشرت قبل الدورة بيوم واحد فقط، فقد وافقت الحكومة على جميع التوصيات.

16- وفي الوقت نفسه، أقرت الدول الأعضاء بعدة عناصر إيجابية، منها استعداد الحكومة للمشاركة وإمكانية تعبئة التمويل التكميلي. ودعت الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات أوضح لتعزيز أثر الصندوق واستدامته، وشجعت على زيادة التعاون مع البلدان التي تواجه تحديات مماثلة، وأكدت على أهمية تبادل البيانات والتعلم وتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. والتمست الدول الأعضاء آراء الحكومة بشأن التوصيات، لا سيما فيما يتعلق بثغرات التنسيق على جميع مستويات الحكومة ومع شركاء الموارد ووكالات الأمم المتحدة.

17- وردا على ذلك، أكد ممثلو الحكومة أن المشروعات يقودها الطلب وتوجهها لجان محلية ووطنية. وسُلط الضوء على التدابير الملموسة التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الرصد والتنسيق، بما في ذلك إنشاء إدارة للرصد في وزارة الزراعة. ومع الإقرار بوجود تحديات، فقد اعتُرف بالمشروعات المدعومة من الصندوق لدورها في

[1] تتعلق الوثيقة Rev.1 بالنسخة الإنكليزية فحسب.

تعزيز سبل العيش الريفية، وإدارة الأراضي، ومصايد الأسماك، والبنية التحتية. وجرى التأكيد على التزام الحكومة بتحسين التنفيذ.

18- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن صغر حجم جيبوتي وسياقها الصعب قد عملا على تقييد عمليات الصندوق، وأن قياس الأثر كان محدودا بسبب الفجوات في البيانات وتغير المؤشرات. ومع ذلك، أكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق مجددا على أهمية استمرار مشاركة الصندوق وسلط الضوء على النتائج الإيجابية في مشروعات التمويل البالغ الصغر والمياه.

19- وأشارت الإدارة إلى صعوبات العمل في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وذلك تماشيا مع مهمة الصندوق، وأكدت على أهمية دور الصندوق بالنظر إلى ضعف جيبوتي في وجه تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وسلطت الإدارة الضوء على النتائج الإيجابية التي تحققت في إدرار الدخل، والبنية التحتية، والري، ومصايد الأسماك.

20- وأكدت الإدارة على التحول في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد نحو نهج أكثر شمولية وتوجها نحو سلاسل القيمة، مع تعزيز التنسيق بين المستويات المركزية والمستويات اللامركزية وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وجرى بيان تدابير لمعالجة ثغرات الرصد والتقييم والتنسيق، بما في ذلك تعزيز النظم، وأتمتة أدوات البيانات، وبيانات خط الأساس لجميع المشروعات، وتحسين الرقابة. كما أكد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأكد الدور النشط للصندوق في الفريق القطري للأمم المتحدة.

البند 5 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية زامبيا (EC 2026/132/W.P.4 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحبت الدول الأعضاء بمساهمات الصندوق الملموسة في المجتمعات المحلية الريفية في زامبيا، بما في ذلك توفير الخدمات المالية الرقمية، وإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين، ودعم المجموعات الضعيفة، مع الإشارة إلى تحديات مثل محدودية التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وضعف المؤسسات، وارتفاع تكاليف الإدارة، والثغرات في تعميم المنظور الجنساني.
- وسلطت الدول الأعضاء الضوء على ضرورة تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، والمشاركة المبكرة والأكثر استراتيجية من جانب القطاع الخاص، وتحسين استخدام البيانات المصنفة، والدمج الفعال للمشروعات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتخصيص مؤشرات للتغذية ومؤشرات للمنظور الجنساني.

21- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لزامبيا الذي يُغطي الفترة 2014-2024، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2026/132/W.P.4؛ والاتفاقية عند نقطة الإنجاز التي وقع عليها الصندوق والحكومة، والواردة في الضميمة؛ والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة.

22- وأقرت الدول الأعضاء بالمساهمات الملموسة للصندوق في المجتمعات المحلية الريفية في زامبيا، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الريفي الشامل (الخدمات المالية الرقمية)، وإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخططه الرامية إلى تعزيز استهداف النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الضعيفة الأخرى. وعلقت الدول الأعضاء على الأداء المتباين في مجال الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والتحديات المستمرة، بما في ذلك محدودية التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة، وضعف المؤسسات خارج مجال التمويل الريفي، وارتفاع تكاليف الإدارة، ونقص الموارد والخبرات الكافية من أجل تعميم المنظور الجنساني في وحدات إدارة البرنامج.

23- وأقرت الدول الأعضاء بعلاقة العمل الجيدة التي تربط الصندوق ببرنامج الأغذية العالمي، ودعت إلى تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإلى مزيد من المشاركة الاستراتيجية للقطاع الخاص وإلى تحسين استخدام البيانات المصنفة. وجرى التماس الوضوح بشأن التمييز بين شراكات القطاع الخاص المنصفة وتطوير الأسواق المحلية، واتساق أدوات ومؤشرات التقييم الخاصة بمكتب التقييم المستقل في الصندوق في جميع البلدان. وأوضحت الإدارة أن النُهج إزاء مشاركة القطاع الخاص تعتمد على السياق، وذلك بدءا من تعزيز التمويل الريفي الشامل، مرورا بالتنمية التي تقودها الأسواق لسلاسل الإمداد، وصولا إلى دمج الجهات الفاعلة الخاصة كمقدمي خدمات في تنفيذ المشروعات. وفيما يتعلق بالمشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أوضحت الإدارة أن بعض أوجه المشاركة قد بدأت بشأن تعبئة الموارد المشتركة. أما فيما يتعلق بالمنهجية، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه بينما تلتزم جميع التقييمات بدليل التقييم في الصندوق، جرى تخصيص المنهجيات والأدوات لكل سياق قطري، وذلك أيضا اعترافا بالديناميات المميزة للسياقات الهشة والسياقات غير الهشة. كما أوضحت الإدارة أن المشروعات الجديدة المصممة في الحافظة تتضمن تكاليف إدارة أقل من العتبة المسموح بها بنسبة 15 في المائة. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن تعبئة الأموال التكميلية والمنح ساهمت بموارد إضافية لمجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وكان إضفاء الطابع المؤسسي يُعزز بتشجيع اعتماد تدخلات المشروعات من قبل الوكالات الحكومية والقطاع الخاص في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات الجديدة.

24- وشددت الدول الأعضاء على ضرورة الاستفادة بشكل أفضل من الدروس المستفادة من النُهج القطرية المختلفة، وتعزيز دمج المشروعات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وإشراك القطاع الخاص في وقت مبكر من دورة المشروع. كما أكدت على أهمية وجود مؤشرات مخصصة لضمان المساءلة عن التغذية ودمج الاعتبارات الجنسانية طوال فترة التنفيذ، وطلبوا توضيحا بشأن الكيفية التي تضمن بها الإدارة تأهيل ودعم أفرقة وحدة إدارة المشروعات بشكل كاف. وفيما يتعلق بخبرة وحدة إدارة المشروعات، أوضحت الإدارة أنه جرى الدمج الكامل لخبراء في المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي في البرامج الجارية في زامبيا، وأن وحدة إدارة المشروعات تلقت الدعم المخصص من أخصائيي التغذية في الصندوق، مع إقامة روابط مع الوكالات الحكومية المعنية. وكانت مشاركة القطاع الخاص سمة رئيسية في مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار، الذي كان يعمل مع مقدمي الخدمات المالية، وكان يتلقى التمويل المشترك من القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، كانت زامبيا أيضا بلدا مستهدفا للعملية الإقليمية غير السيادية في إطار آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا.

25- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه رغم محدودية إضفاء الطابع المؤسسي على بعض نُهج البرامج، فقد جرى تحديد عدة ابتكارات واعدة، بما في ذلك خدمات الإرشاد التعددية. وفي تنمية سلاسل القيمة، قامت مشروعات مثل برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والبرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بتجريب نماذج فعالة لدمج أصحاب الحيازات الصغيرة وتطوير الأعمال الزراعية. ومع ذلك، جرى إيقاف بعض المبادرات (البرنامج المعزز للنهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة) مبكرا، وهو ما حد من النتائج.

26- وركزت الإدارة على التعاون الوثيق مع الوكالتين الأخريين للتين تتخذان من روما مقرا لهما وشركاء آخرين، بما في ذلك من خلال مبادرات البوابة العالمية المدعومة من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الأخرى العمل المشترك الذي يُضطلع به مع برنامج الأغذية العالمي في مجالات مثل تأمين الثروة الحيوانية، والميكنة، والتمويل الريفي. وأشارت الإدارة إلى أن البرنامج القطري لزامبيا في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق جرى إيقافه بسبب إعادة الهيكلة، وارتفاع رسوم الإدارة،

والمديونية الحرجة التي أدت إلى محدودية الحيز المالي، والاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد. واستفاد البرنامج الحالي من تبسيط التكاليف والتنسيق الأقوى مع وزارات الزراعة والمالية والتخطيط الوطني، ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية.

27- كما سلطت الإدارة الضوء على إنجازات التدخلات السابقة، بما في ذلك برنامج القسائم الإلكترونية الزراعية الرقمية، وإدارة وتأمين أمراض الثروة الحيوانية، والابتكارات في التمويل الريفي، وإطلاق مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل توسيع مشاركة القطاع الخاص، والتمويل المختلط وتقديم الخدمات في الميل الأول. وأعادت الإدارة التأكيد على الجهود الرامية إلى تنظيم مشاركة القطاع الخاص على امتداد سلاسل القيمة، وتطوير العمليات غير السيادية، وتركيز الاستثمارات على طول الممرات الاقتصادية، وتعزيز نهج النظم الغذائية الذي يقوده السوق.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية السنغال (EC 2026/132/W.P.5 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحبت الدول الأعضاء بالأداء القوي للصندوق في السنغال اعترفت بالتقدم المحرز في الشمول، لا سيما للشباب، والأثر الإيجابي للامركزية في تنفيذ البرامج.
- دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج نظم أقوى واستراتيجيات شاملة لسلاسل القيمة تغطي الإنتاج والمعالجة والاستهلاك. كما أرادت أن يولى المزيد من الاهتمام إلى عمالة الشباب، والمنافع الاقتصادية المحلية، والفرص في المراحل النهائية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعرفة، والتوجه السوقي، وإمكانات التصدير، والتكيف مع المناخ، واستدامة النتائج.

28- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للسنغال، الذي يُغطي الفترة 2014-2025، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2026/132/W.P.5، ورد الإدارة الشفهي، والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة. وأُشير إلى أن الاتفاقية عند نقطة الإنجاز التي وقع عليها الصندوق والحكومة لم تُستلم قبل انعقاد الدورة.[2]

29- وأشادت الدول الأعضاء بالتقييم المتوازن الذي قدمه تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، والذي اعترف بالتقدم المحرز وحدد مجالات التحسين. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على التطورات في مجال الشمول، لا سيما للشباب، والدور المحتمل للشتات في دعم عمل الصندوق في السنغال. وكان يُنظر إلى اللامركزية على أنها ذات أثر إيجابي على التنفيذ، فهي تقدم دروسا لسياقات أخرى. وجرى الاعتراف بأن أداء السنغال وبرامجها المبتكرة من بين الأقوى في غرب أفريقيا.

30- وفي الوقت نفسه، دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج نظم معزز ووضع استراتيجية شاملة لسلاسل القيمة لتجنب التدخلات المجزأة. ورغبت الدول الأعضاء في رؤية تركيز أكبر على إدارة المعرفة، والشراكات، والتوجه السوقي، وإمكانات التصدير، والتكيف مع المناخ، والاستدامة. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الفرص في المراحل النهائية غير المستغلة استغلالا كاملا والحاجة إلى استراتيجيات ملموسة لتعزيز عمالة الشباب والمنافع الاقتصادية المحلية. كما أُشير إلى مسائل في مجال إدارة الموارد البشرية مثل دوران الموظفين والتأخيرات الإجرائية. وبينما أقرت بعض الدول الأعضاء بأن البرنامج يتماشى مع الأولويات الوطنية، تساءلت عما إذا كان سيجري تناول موضوع عدم وجود إشارة صريحة إلى البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل.

[2] وقّعت الحكومة على الوثيقة في اليوم السابق للدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم.

31- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن اللامركزية حسنت قدرة الصندوق على رصد وتعديل المشروعات، لكن الأداء العام استمر في التأثر بعوامل منها كِبر حجم الحافظة، وتعقيد سياقات التنفيذ، والصدمات الخارجية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19.

32- وأقرت الإدارة بالتوازن العام للتقييم وفائدته، مشيرة إلى أن تقدم البرنامج عبر مراحل مميزة يعكس عملية دينامية قد يكون من الصعب استيعابها عند استعراض التقييم.

33- وأكدت الإدارة أنه يجري دمج الاستنتاجات والتوصيات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد بالتشاور الوثيق مع الحكومة. وستدمج عمالة الشباب وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، وتعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة، والأولويات الشاملة – بما في ذلك التكيف مع المناخ والاستدامة – بشكل كامل في البرنامج.

34- كما أكدت الإدارة على المواءمة مع أولويات الحكومة في السيادة الغذائية، والإنتاج المحلي للأسواق المحلية، ودعم برنامج السيادة الغذائية الذي جرت الموافقة عليه مؤخرا. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن برامج الصندوق كانت متوافقة مع الالتزامات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال المواءمة مع الأولويات الوطنية والأطر الإقليمية.

البند 7 من جدول الأعمال: ورقة نهج بشأن التقييم المؤسسي لإدارة الموارد البشرية في الصندوق (EC 2026/132/W.P.6)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحبت الدول الأعضاء بأول تقييم مؤسسي لإدارة الموارد البشرية في الصندوق كخطوة مهمة، وأعربت عن تركيزه على ثقافة المنظمة، وتخطيط القوى العاملة، واللامركزية، والتوظيف، والاحتفاظ بالمواهب، والتعلم، والتركيز على المساءلة فضلا عن استخدام تحليلات البيانات وتوافر التكنولوجيا.
- شددت الدول الأعضاء على ضرورة مواءمة إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع مهمة الصندوق وأن تكون مدعومة باستراتيجية متسقة واستشرافية؛ وتقييمات منتظمة لتتبع التقدم المحرز؛ ومقارنة معيارية أوسع خارج منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية؛ وتحليل التفاعلات بين المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية.

35- رحبت الدول الأعضاء بورقة النهج لأول تقييم مؤسسي لإدارة الموارد البشرية في الصندوق باعتبارها خطوة أولى مهمة وملائمة جاءت في توقيت مناسب. وأعربت عن تقديرها للنهج المقترح، الذي أخذ في الاعتبار ثقافة المنظمة، واستند إلى تقييمات سابقة (بما في ذلك تلك المتعلقة باللامركزية)، ودمج مقابلات مع المخبرين الرئيسين واستقصاءات إلكترونية. وأكدت الدول الأعضاء أن التقييم ينبغي أن يركز على المسائل الهيكلية والاستراتيجية الرئيسية – بما في ذلك عمليات التوظيف والاختيار لجذب المواهب والخبرات التقنية والاحتفاظ بها في جميع المكاتب اللامركزية. وينبغي أن يركز التقييم أيضا على المساءلة، واستخدام تحليلات البيانات، وتوافر التكنولوجيا.

36- وأكدت عدة دول أعضاء على قيمة إجراء مثل هذه التقييمات بانتظام لوضع خط أساس قوي وتتبع التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى أن تكون إدارة الموارد البشرية أكثر مواءمة مع مهمة الصندوق الأساسية بدلا من الاكتفاء بالأولويات الاستراتيجية المتطورة، وإلى وضع استراتيجية متسقة واستشرافية للموارد البشرية. كما سلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية إجراء مقارنة معيارية أوسع خارج منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، وتحليل التفاعلات بين المقر، والمستويين الإقليمي والقطري لتحسين فهم صنع القرار وفعالية القوى العاملة. وجرى التماس الوضوح بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء

ستدرج كجهات معنية في عملية المشاورات. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه سيجري التماس آراء الدول الأعضاء من خلال مشاورات منفصلة، بينما يبقى التركيز الأساسي على دعم إدارة الصندوق في تعزيز الإدارة الداخلية للموارد البشرية.

37- وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه سيجري تطوير نطاق التقييم لضمان اتباع نهج أكثر تركيزا، ودراسة التوظيف وتخطيط القوى العاملة وصنع القرار على جميع مستويات المنظمة، مع ضمان مواءمة إدارة الموارد البشرية مع مهمة الصندوق. وسيستند التقييم إلى أفضل الممارسات الدولية والتقييمات الحديثة التي أجرتها مؤسسات أخرى، كما سينظر في أثر الذكاء الاصطناعي.

38- ورحبت الإدارة بتوجيهات الدول الأعضاء وأكدت توافقها مع النقاط المطروحة، لا سيما فيما يتعلق بأهمية فحص التفاعلات بين المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، والقيمة المضافة من خلال المقارنة المعيارية خارج منظومة الأمم المتحدة وساحة المؤسسات المالية الدولية. وأشارت الإدارة إلى أن التوظيف يُعد أولوية، وأن العمل جار بالفعل على إصلاح الموارد البشرية ضمن جداول أعمال التحول الطويلة الأمد، وهو ما يربط تكوين القوى العاملة، والفعالية من حيث التكلفة، والمهارات والقدرات المؤسسية بأولويات الصندوق الاستراتيجية والاستدامة المستقبلية. وفيما يتعلق بالتنافسية المؤسسية وجذب المواهب والاحتفاظ بها، أشارت الإدارة إلى أن الملاءمة العامة لحزمة المكافآت الخاصة بنموذج أعمال الصندوق كانت من الاعتبارات المهمة حتى لو جرى استبعادها رسميا من نطاق التقييم. وستجري مشاركة خطة التحول مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق لضمان الوصول بالاستفادة من نطاق ونتائج التقييم إلى أقصى حد.

البند 8 من جدول الأعمال: التقييم المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق (EC 2026/132/W.P.7 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحبت الدول الأعضاء بالتقييم باعتباره استعراضا شاملا جاء في الوقت المناسب لأداء الصندوق واستراتيجيته وتحدياته، مؤكدة على تحديد الأولويات بطريقة واقعية أثناء دورات تجديد الموارد، والدور المركزي للأنشطة غير الإقراضية، والحاجة إلى معالجة الثغرات المتعلقة بالقدرات في مجالات المناخ والمنظور الجنساني والتغذية. وفي هذا الصدد، هناك تعاريف واضحة وخطوط أساس ومؤشرات أداء رئيسية قوية اعتُبرت مهمة.
- سلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية تبسيط تصاميم المشروعات، ومواءمة الأهداف مع قدرات التوظيف والتنفيذ، وتعزيز نظم الرصد والتقييم والتعلم، والاستفادة من الدروس المستخلصة من التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، ونطاق الوصول، والإقراض في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والاستهلاك الأمثل لرأس المال.

39- رحبت الدول الأعضاء بالتقييم باعتباره تقييما شاملا جاء في الوقت المناسب لأداء الصندوق واستراتيجيته وتحدياته. وبينما كانت النتائج متوائمة مع المعرفة القائمة، قدم التقييم أفكارا قيّمة بشأن نقاط القوة والثغرات والفرص في الصندوق. وشددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحديد الأولويات بطريقة واقعية خلال المشاورات الخاصة بتجديد الموارد لضمان وضع التزامات موثوقة ومحددة التكاليف، وساورها القلق من أن عمليات تجديد الموارد قد تصبح طموحة بشكل مفرط ولم تُعطَ الأولوية الكافية. وأكدت الدول الأعضاء أن تناول مسألة هذا القلق ستكون مسؤولية مشتركة بين الإدارة والدول الأعضاء. كما أكدت أن الأنشطة غير الإقراضية تعد محور الميزة النسبية للصندوق وسلطت الضوء على أهمية معالجة الثغرات المتعلقة بالقدرات، لا سيما في مجالات المناخ والمنظور الجنساني والتغذية، من خلال وضع تعاريف واضحة، وخطوط أساس

مخصصة، ومؤشرات أداء رئيسية قوية. وكانت هذه أولويات ينبغي إدراجها في الميزانية الأساسية بدلا من الاعتماد على التمويل التكميلي.

40- وشددت الدول الأعضاء على ضرورة تبسيط تصمم المشروعات، ومواءمة الأهداف والعمليات بشكل أفضل مع قدرات التوظيف والتنفيذ، وتعزيز نظم الرصد والتقييم والتعلم لإظهار نتائج ملموسة. ورحبت بالتقدم المحرز في مشاركة القطاع الخاص وأشارت إلى أنه ينبغي الاسترشاد بالدروس المستخلصة من التقييم في التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق، لا سيما في مجال تعزيز التواصل واستغلال عمليات القطاع الخاص، ومعالجة القيود على الإقراض في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والاستهلاك الأمثل لرأس المال، بما في ذلك النظر فيما إذا كان الصندوق يستفيد بالكامل من قدراته المالية ضمن أطر المخاطر القائمة.

41- ورحب مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالتعقيبات الإيجابية من الدول الأعضاء والإدارة، وسلط الضوء على فوائد اللامركزية، مشيرا إلى أن تعزيز الحضور القطري للمديرين القطريين ف قد عزز مشاركة الحكومات والقدرة التشغيلية والتقييمية للصندوق. وفي حين أن تكاليف اللامركزية قد أدت إلى انخفاض الميزانيات المخصصة لبعض الأنشطة، وبرزت تحديات في التنسيق واستمرت القيود على التوظيف والخبرة في بعض السياقات، فقد أُقر بأن اللامركزية حققت فوائد واضحة، من بينها تحسين الحضور على المستوى المحلي والإشراف على البرامج.

42- ورحبت الإدارة بالتقييم وأيدت التوصية الداعية إلى تعزيز تتبع الميزانية على أساس الأنشطة والحاجة إلى تبسيط عملية تحديد الالتزامات وجعلها واقعية خلال دورات تجديد الموارد. وفي حين أن تحسينات نظم تحديد التكاليف كانت لا تزال جارية، أقرت الإدارة بالقيود الحالية، وشددت على ضرورة تسريع وتيرة تحسين تتبع الميزانية والموارد لاتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

43- قدم مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق لمحة عامة عن مؤتمر القمة الأخير المعني بأثر الذكاء الاصطناعي، حيث شارك مكتب التقييم المستقل في الصندوق أفكارا بشأن استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التنمية والعمل الإنساني. كما شارك تحديثا بشأن لجنة الفريق الاستشاري للتقييم، الذي واصل تقديم إرشادات مستقلة لتعزيز عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق في مجال التقييم. وفيما يتعلق ببرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، أبلغ المدير الدول الأعضاء أنه بعد استعراض شامل لحافظة المشروعات والتشاور مع شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، سيركز تقييم مجموعات المشروعات المقبل لممارسات الإيكولوجيا الزراعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي حصريا على البرازيل وسيُسترشد به في تقييم محتمل للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في البرازيل. وسيُناقش هذا الأمر خلال تخطيط العمل المقبل.

44- وعلاوة على ذلك، قدم مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق البيان التالي لتسجيله بناء على تقاريره المباشرة ومساءلته أمام المجلس التنفيذي. وارتبط هذا البيان بالعمل المضطلع به والعمليات المحددة لاستعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق.

"يضطلع مدير مكتب التقييم المستقل بمسؤولية واضحة في تنبيه المجلس التنفيذي للمديرين بشأن أي مسائل تتعلق بالاستقلالية، حيث تقع حوكمة مكتب التقييم المستقل في الصندوق ضمن الاختصاصات الحصرية للمجلس. ويُستهدف أن يكون توقيت هذا التنبيه استباقيا لضمان الإنجاز السلس لاستعراض الأقران الخارجي لسياسة التقييم في الصندوق. وكما كان الحال في عام 2021، يعد مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق مسؤولا عن تنقيح السياسة من خلال استعراض أقران خارجي وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليه بناء على مدخلات المجلس. وبناء عليه، بدأتُ، بالتشاور مع لجنة التقييم، عملية إنشاء فريق استعراض الأقران الخارجي في عام 2024، وجرت الموافقة على اختصاصاته في 2025 وخاطب المجلس في نفس العام. ولدى الصندوق

فريق رفيع المستوى يدير هذا المسعى الدقيق، من جميع شبكات التقييم العالمية الرئيسية وهي– فريق التعاون في مجال التقييم، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة المساعدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[3]. ويضطلع المجلس بدور محوري في تزويد مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالتوجيهات للمتابعة. وتقدم لجنة التقييم توصيات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك التوظيف. وتستشير المجلس بأكمله في مسائل الحوكمة الرئيسية.

وقد أنجز الفريق معظم أعمال التقييم حتى الآن. وفي الفترة المتبقية، سيقوم بجمع النتائج والحصول على تعقيبات من المجلس والإدارة بشأن مسائل الحوكمة. كما ستتضمن العملية على أنه ستجري مشاركة التقرير مع لجنة التقييم في الدورة التي ستُعقد في يونيو/حزيران ومع المجلس في الدورة التي ستُعقد في سبتمبر/أيلول. ومن المهم أن تُستخدم العملية المتفق عليها والجدول الزمني المتفق عليه كفرصتين لصنع القرار لتنقيح سياسة التقييم الحالية. ومكتب التقييم المستقل في الصندوق على أتم الاستعداد باعتباره موردا مؤهلا لإسداء المشورة لأي طرف خلال هذه العملية العالية الاستراتيجية، مستفيدا من سجله الحافل على مدار 21 عاما في الاضطلاع بالتقييم المستقل في الصندوق."

45- وقدمت سكرتيرة الصندوق تحديثا بشأن الجدول الزمني للنظر في تقرير استعراض الأقران الخارجي، مشيرة إلى أن مسودة التقرير ستُعرض في دورة اللجنة التي ستُعقد في يونيو/حزيران وليس في الدورة التي ستُعقد في أكتوبر/تشرين الأول. وكان من المتوقع إتمام التقرير بحلول نهاية مايو/أيار على أن يُنشر بعد ذلك بوقت قصير باللغة الإنكليزية، وسيُترجم لاحقا. وبعد الاستعراض في دورة يونيو/حزيران، سيُقدم التقرير النهائي إلى المجلس للنظر في التوصيات في دورته التي ستُعقد في سبتمبر/أيلول. وجرى تذكير الأعضاء بأن المقابلات النهائية مع فريق استعراض الأقران الخارجي لا تزال جارية، وينبغي تقديم أي مدخلات متبقية بسرعة للاسترشاد بها في التقرير النهائي.

اختتام الدورة

46- جرى تذكير اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيعمم مسودة محضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية التي قدمها أعضاء اللجنة، للموافقة عليها. وسيُقدَّم المحضر، بعد الانتهاء من إعداده، إلى المجلس التنفيذي للعلم، وذلك في دورته السابعة والأربعين بعد المائة.

[3] لا ينطبق في اللغة العربية.